الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي

محاضرات مقياس: السياسات العامة العالمية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

طلبة السنة أولى ماستر.

تخصص: سياسات عامة.

من إعداد الأستاذة: عدوم حميدة.

2025-2024

عنوان الماستر: سياسات عامة

السداسي: الأول

اسم الوحدة: و ت أ

اسم المادة: السياسات العامة العالمية

الرصيد 06

المعامل 03

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من المفاهيم والمقاربات الضرورية لفهم وتحليل السياسة العامة على المستوى العالمي

المعارف المسبقة المطلوبة.

المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في تحليل السياسة العامة، السياسات العامة المقارنة،

المدخل للعلاقات الدولية، ونظريات العالقات الدولية.

محتوى المادة:

1 مفهوم السياسة العامة العالمية

2 السياسة العامة العالمية والحوكمة العالمية

3 فواعل السياسة العامة العالمية

4 شبكات وشراكات السياسة العامة/الحوكمة العالمية

5 مجالات السياسة العامة العالمية

6 نماذج من السياسات العامة العالمية

السياسة العامة العالمية في مجال الأمن

السياسة العامة العالمية في مجال الصحة

السياسة العامة العالمية في مجال البيئة

السياسة العامة العالمية في مجال الاقتصاد

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

المراجع:

1. Nanz, Patrizia. andSteffek, Jens. 'Global Governance, Participation and the Public Sphere',

Government and Opposition, 39(2) 2004: 314- 35.

2. Meghnad Desai, 'Public Goods: A Historical Perspective', in IngeKaul et al. (eds.) Providing Global Public Goods: Managing Globalization, Oxford: Oxford University Press, 2003.

3. Simon Chesterman, 'Globalization Rules: Accountability, Power, and the Prospects for Global Administrative Law', Global Governance 14 (2008), 39– 52.

المحور الأول: مفهوم السياسة العامة

تمهيد:

تعتبر السياسات العامة العالمية مجالًا متداخلًا يجمع بين دراسة السياسات الحكومية والممارسات الدولية. تهدف السياسات العامة إلى معالجة القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية التي تواجه المجتمعات على مستوى محلي ودولي. مع تزايد الترابط بين الدول، أصبح من الضروري فهم كيف تتشكل هذه السياسات وكيف تؤثر على الدول والمجتمعات المختلفة.

أهداف دراسة السياسات العامة العالمية:

دراسة السياسات العامة العالمية توفر أدوات تحليلية لفهم كيفية تشكيل السياسات وكيفية تأثيرها على المجتمعات، كما تسهم في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع القضايا المعقدة التي تتطلب تنسيقًا دوليًا وتعاونًا مستدامًا.

مفهوم السياسة العامة العالمية

السياسة العامة العالمية: هي مجموعة من المبادئ والتوجهات التي تتبناها الدول والمنظمات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب تعاونًا عالميًا أو دوليًا، تشمل هذه السياسات مجموعة واسعة من القضايا مثل التغير المناخي، التجارة الدولية، الأمن، الصحة العالمية، وحقوق الإنسان...إلخ الهدف من السياسة العامة العالمية هو تنسيق الجهود بين الدول والمنظمات الدولية من أجل معالجة التحديات التي لا يمكن لأي دولة حلها بمفردها.

فيما يلي شرح تفصيلي لمفهوم السياسة العامة العالمية:

1. تعريف السياسة العامة:

السياسة العامة: هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات أو المؤسسات الرسمية لحل مشكلة أو تحقيق هدف معين، هذه السياسات تتشكل بناءً على تفاعل مجموعة من العوامل، مثل المصالح العامة والخاصة، السياسات السابقة، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والضغوط السياسية.

أنواع السياسة العامة:

-السياسات الاقتصادية: المتعلقة بالتجارة، الضرائب، والاستثمارات.

-السياسات الاجتماعية: مثل التعليم، الرعاية الصحية، والشؤون الاجتماعية.

-السياسات البيئية: مثل إدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة.

-السياسات الأمنية: المتعلقة بالدفاع، الأمن القومي، ومحاربة الإرهاب.

2السياسة العامة العالمية:

السياسة العامة العالمية تختلف عن السياسة العامة الوطنية لأنها تتعامل مع القضايا التي تتجاوز حدود دولة واحدة وتؤثر على المجتمع الدولي بأسره، هذه القضايا تتطلب تنسيقًا دوليًا وحلولًا مشتركة، وغالبًا ما تتبنى الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى أدوارًا قيادية في هذه الجهود.

3-الخصائص الرئيسية للسياسة العامة العالمية:

-الطبيعة عبر الحدود: المشكلات مثل التغير المناخي، الإرهاب الدولي، والهجرة ليست محدودة بجغرافيا دولة واحدة.

-التعاون الدولي: لحل هذه القضايا، يجب أن تتعاون الدول بشكل فعال مع بعضها البعض ومع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية.

–التعددية: السياسة العامة العالمية تتطلب التعددية، أي مشاركة عدد كبير من الدول والجهات الفاعلة الدولية، من أجل إيجاد حلول توافقية.

4–عوامل تؤثر على السياسة العامة العالمية

أ. التغيرات الاقتصادية:

– الأزمات المالية مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 تؤدي إلى تغييرات في السياسات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي. تعيد الدول تقييم أولوياتها وتعديل سياساتها وفقًا للظروف الاقتصادية.

ب العوامل البيئية:

– التغير المناخي يمثل تحديًا عالميًا يتطلب استجابة من المجتمع الدولي. تتطلب الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات، تنسيق الجهود الدولية لمواجهة الأزمات الإنسانية.

ج. التكنولوجيا:

– الابتكارات التكنولوجية تؤثر على كيفية صياغة السياسات. في مجال الأمان السيبراني، تواجه الدول تحديات جديدة تتعلق بحماية البيانات الشخصية، مما يستدعي تطوير سياسات جديدة.

د. الصراعات والحروب:

– النزاعات المسلحة، مثل الحرب في سوريا، تؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي. تستدعي هذه الأزمات استجابة من المجتمع الدولي لضمان الأمن الإنساني.

هـ. العوامل الثقافية والاجتماعية:

– القيم الثقافية والمعتقدات تلعب دورًا في تشكيل السياسات. على سبيل المثال، القضايا المتعلقة بحقوق المرأة قد تكون متأثرة بالمعتقدات الثقافية السائدة في المجتمع.

5 –أهمية السياسة العامة العالمية: تحتل السياسة العالمية أهمية كبرى انطلاقا من الأدوار التي تؤديها، ويمكن أن نذكر مجموعة من العوامل التي تعبر عن أهمية السياسة العامة العالمية كالتالي:

أ. تحقيق التعاون الدولي

السياسة العامة العالمية تعزز التعاون بين الدول وتساعد في حل القضايا المشتركة، يتطلب ذلك حوارًا مستمرًا وتعاونًا متعدد الأطراف.

ب. التنمية المستدامة

تعزز السياسات العالمية التنمية المستدامة من خلال التركيز على قضايا مثل الفقر، التعليم، والصحة.

تساعد برامج مثل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في توجيه الجهود نحو تحقيق نتائج إيجابية.

ج. تحقيق الأمن والسلام:

حيث تعمل السياسة العامة العالمية على تعزيز الأمن والسلام من خلال معالجة النزاعات والأزمات.

6-تحديات السياسة العامة العالمية

فقدان الثقة في المؤسسات الدولية: بعض الدول تفقد الثقة في فعالية المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، مما يؤثر على التعاون الدولي.

التحولات الجيوسياسية: التحولات في موازين القوى العالمية، مثل صعود الصين كقوة عظمى، تؤثر على ديناميات السياسة العامة الدولية.

التحديات الاقتصادية: الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل تداعيات جائحةCOVID-19 ، تؤثر على قدرة الدول على التعاون بشكل فعال.

الأزمات الإنسانية: الأزمات الإنسانية، مثل النزوح الجماعي للاجئين، تتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي، ولكن التعاون قد يكون صعبًا بسبب الأوضاع السياسية المتوترة.

تضارب المصالح الوطنية والدولية: غالبًا ما تواجه السياسة العامة العالمية تحديات في تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية لكل دولة والمصلحة العامة العالمية. على سبيل المثال، بعض الدول قد تعارض الاتفاقيات المتعلقة بتقليل انبعاثات الكربون لأنها تؤثر على صناعاتها المحلية.

انعدام الالتزام: حتى بعد توقيع الدول على الاتفاقيات الدولية، قد لا تلتزم بتنفيذ السياسات المقررة، مما يؤدي إلى ضعف في الفعالية.

الفجوة الاقتصادية بين الدول: الدول النامية والفقيرة قد تجد صعوبة في تنفيذ السياسات العامة العالمية بسبب نقص الموارد والقدرات.

التغيرات السياسية العالمية: التغيرات في الحكومات والسياسات الداخلية للدول قد تؤثر على التزاماتها الدولية، كما في حالة انسحاب بعض الدول من اتفاقيات المناخ أو التجارة.

7-أمثلة على القضايا التي تعالجها السياسة العامة العالمية:

-التغير المناخي: يؤثر الاحتباس الحراري على العالم بأسره، لذلك يتم وضع سياسات عامة عالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ للتعامل مع هذه المشكلة.

-الصحة العامة: الأمراض المعدية مثل جائحة كوفيد-19 تتطلب تعاونًا عالميًا لاحتوائها والسيطرة عليها. منظمة الصحة العالمية تلعب دورًا رئيسيًا في وضع سياسات لمكافحة الأمراض.

-التجارة الدولية: منظمة التجارة العالمية (WTO) تعمل على وضع قواعد تنظم التجارة بين الدول لضمان تدفق البضائع والخدمات بطريقة عادلة ومنظمة.

-حقوق الإنسان: تعمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على وضع معايير عالمية لحماية حقوق الإنسان وضمان الامتثال لها من جميع الدول.

8-الجهات الفاعلة في السياسة العامة العالمية:

لأن السياسة العامة العالمية تتطلب تعاونًا دوليًا، هناك العديد من الجهات الفاعلة التي تؤثر على صياغة هذه السياسات. هذه الجهات تشمل:

.1 الدول القومية:

تلعب الدول الفردية دورًا رئيسيًا في صياغة وتنفيذ السياسات العامة العالمية. كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية، ولكن في الوقت نفسه، تتعاون مع الدول الأخرى للتوصل إلى حلول توافقية للقضايا العالمية.

.2 المنظمات الدولية:

-الأمم المتحدة: تقوم بتنسيق العديد من المبادرات والسياسات العالمية، مثل قضايا السلام والأمن، حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

-منظمة الصحة العالمية :(WHO) تدير السياسات الصحية العالمية، بما في ذلك الاستجابة للأوبئة.

-منظمة التجارة العالمية :(WTO) تعمل على تنظيم التجارة الدولية.

.3 المنظمات غير الحكومية:(NGOs)

المنظمات غير الحكومية تلعب دورًا مهمًا في التأثير على السياسات العامة العالمية، خاصة في مجالات حقوق الإنسان والبيئة. مثل "منظمة العفو الدولية" و"الصندوق العالمي للطبيعة."

4القطاع الخاص:

الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تؤثر على صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية العالمية.

5المجتمع المدني والإعلام:

يؤثر الإعلام والمجتمع المدني على تشكيل السياسة العامة العالمية من خلال رفع مستوى الوعي وتوجيه الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات بشأن قضايا معينة.

9-عمليات صنع القرار في السياسة العامة العالمية: تحتوي عمليات صنع القرار في السياسة العامة العالمية على مايلي:

1. التفاوض الدولي:

السياسات العامة العالمية غالبًا ما يتم التفاوض عليها من خلال الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، هذه العمليات تتطلب من الدول الوصول إلى اتفاقيات توافقية حول القضايا المثارة.

2. المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

المعاهدات الدولية مثل "اتفاقية باريس للمناخ" و"اتفاقية التجارة الحرة" هي جزء من السياسة العامة العالمية، الدول الموقعة تتعهد بالالتزام ببنود هذه المعاهدات.

3. الآليات القانونية الدولية:

القانون الدولي يلعب دورًا هامًا في السياسة العامة العالمية، المحاكم الدولية، مثل محكمة العدل الدولية (ICJ)، تستخدم لحل النزاعات بين الدول حول السياسات العامة.

الخلاصة:

السياسة العامة العالمية هي مجال متشابك ومعقد يتطلب تعاونًا دوليًا وحلولًا شاملة لمعالجة التحديات العالمية. القضايا مثل التغير المناخي، الصحة العالمية، حقوق الإنسان، والتجارة الدولية تتطلب تنسيقًا بين الحكومات، المنظمات الدولية، والجهات الفاعلة غير الحكومية. ورغم التحديات التي تواجهها هذه السياسات، إلا أن التعاون الدولي ما زال ضروريًا لتحقيق استقرار وأمان عالمي مستدام.

المحور الثاني: السياسة العامة العالمية والحوكمة العالمية

تمهيد:

في عالم معقد ومترابط، تتداخل السياسة العامة العالمية والحوكمة العالمية بشكل عميق حيث تُعتبر السياسة العامة مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى معالجة قضايا معينة تؤثر على مجموعة من الدول، بينما تمثل الحوكمة العالمية النظام الذي ينظم هذه الاستراتيجيات ويضمن تنفيذها بشكل فعّال، وهذا الدرس سيستطرق العلاقة بين هذين المفهومين وكيف يمكن أن تؤثر كل منهما على الأخرى.

السياسة العامة العالمية تعكس استجابة الحكومات والمؤسسات الدولية لقضايا ذات طابع عالمي.

تشمل هذه القضايا:

- تغير المناخ: تحدٍ عالمي يتطلب استجابة منسقة بين الدول.
- الأمن الغذائي: يشمل استراتيجيات لمواجهة المجاعات وسوء التغذية.
- الصحة العالمية: مثل التعامل مع الأوبئة التي تتطلب تنسيقًا عالميًا.

1-مفهوم الحوكمة العالمية:

الحوكمة العالمية تشير إلى الأنظمة والعمليات التي تهدف إلى إدارة العلاقات الدولية، تشمل العناصر الرئيسية:

- المؤسسات الدولية: مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، التي تنظم التعاون بين الدول.
- الاتفاقيات الدولية: مثل بروتوكولات البيئة، التي تحدد الالتزامات القانونية للدول.
- المنظمات غير الحكومية: التي تسهم في الضغط وتحفيز التغيير.

2-العلاقة بين السياسة العامة العالمية والحوكمة العالمية

أ. التنسيق والتنفيذ: من خلال:

– تنسيق الجهود: السياسة العامة العالمية تتطلب تنسيقًا بين الدول، وهذا هو الدور الأساسي للحوكمة العالمية، على سبيل المثال، في حالة تغير المناخ، تحتاج الدول إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية والعمل معًا لتحقيق أهداف معينة.

– آليات التنفيذ: توفر الحوكمة العالمية الأطر القانونية والإدارية اللازمة لتنفيذ السياسات، وبدون هذه الهياكل قد تفشل الدول في الوفاء بالتزاماتها.

ب. تأثير السياسات على الحوكمة: من خلال:

– تشكيل الهياكل: عندما تتبنى الدول سياسات جديدة، قد تستدعي الحاجة إلى إنشاء أو تعديل هياكل الحوكمة، على سبيل المثال، أظهرت الحاجة إلى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان أن هناك حاجة لتطوير آليات دولية جديدة.

– الضغط من الجهات الفاعلة: تلعب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورًا في تشكيل السياسات العامة من خلال الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية، مما يعزز الحوكمة العالمية.

ج. استجابة للتهديدات العالمية: من خلال:

– التحديات العابرة للحدود: مثل الإرهاب وتغير المناخ، تتطلب استجابة منسقة. هنا تتداخل السياسة العامة العالمية مع الحوكمة العالمية في توفير استراتيجيات للتعامل مع هذه القضايا.

– الأزمات العالمية: خلال الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، برزت الحاجة إلى تنسيق السياسات الصحية بين الدول، مما أدى إلى تعزيز دور الحوكمة العالمية.

3-التحديات والفرص:

للسياسات العالمية والحوكمة العالمية عدة تحديات وفرص نذكر أهمها:

أ. التحديات: تتمثل في:

– السيادة الوطنية: تفضل الدول غالبًا حماية مصالحها الوطنية، مما يمكن أن يعوق التعاون الدولي.

– التعددية وعدم المساواة: تعاني بعض الدول من ضعف القدرة على التأثير في السياسات العالمية، مما يؤدي إلى تفاوت في الفوائد.

ب. الفرص: من خلال:

– الابتكار والتكنولوجيا: يمكن أن تسهم التكنولوجيا في تحسين الحوكمة العالمية وتسهيل تبادل المعلومات.

– التعاون الإقليمي: يمكن للدول التعاون في أطر إقليمية لتعزيز تأثيرها في السياسات العالمية.

4–دراسات حالة: يمكن ان نقدم مجموعة من الأمثلة مثل:

– الأمن السيبراني: يبرز تحديًا عالميًا يتطلب استجابة منسقة من جميع الدول، مما يتطلب تحديثات في السياسات والتعاون عبر الهياكل القائمة.

المطلوب: البحث في هذا المثال: للتقيم

خاتمة:

تعتبر العلاقة بين السياسة العامة العالمية والحوكمة العالمية جوهرية لمواجهة التحديات العالمية المعقدة، حيث تحتاج السياسة العامة إلى إطار حوكمي فعال لضمان التنفيذ الفعّال، بينما توفر الحوكمة العالمية الأساس الضروري لتنسيق الجهود المشتركة، من خلال فهم هذه العلاقة، يمكن للدول والمؤسسات الدولية العمل معًا بشكل أفضل لتحقيق الأهداف العالمية وتعزيز الاستقرار والازدهار على مستوى العالم.

المحور الثالث: فواعل السياسة العامة العالمية:

تمهيد:

تعتبر السياسة العامة العالمية أحد الجوانب الأساسية لفهم كيفية تفاعل الدول والمنظمات والمجتمعات في معالجة القضايا العالمية المعقدة. في عالم مترابط، حيث تتداخل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تصبح فواعل السياسة العامة العالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. يساهم التعاون بين هذه الفواعل في صياغة سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن والسلم، ومعالجة القضايا الإنسانية.

وتتعدد فواعل السياسة العامة العالمية، بدءًا من الدول التي تمثل السلطة السيادية الرئيسية، وصولًا إلى المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، والشركات الكبرى. كل من هذه الفواعل يلعب دورًا مميزًا ويساهم بطرق مختلفة في تشكيل السياسات التي تؤثر على المجتمعات المحلية والعالمية.

1-فواعل السياسة العامة العالمية: رسمية وغير رسمية

تعتبر السياسة العامة العالمية نتاج تفاعلات معقدة بين مجموعة متنوعة من الفاعلين، الذين يمكن تصنيفهم إلى فاعلين رسميين وغير رسميين. يسعى كل فاعل إلى التأثير على صنع السياسات وتوجيهها لتحقيق مصالحه وأهدافه، وفيما يلي تفصيل شامل حول هذه الفواعل، مع تقسيمها إلى فاعلين رسميين وغير رسميين، وتقديم أمثلة توضيحية.

الفواعل الرسمية:

1- الدول:

1.1 تعريف الدول كفاعل أساسي

الدول هي الفاعل الرئيسي في السياسة العامة العالمية، حيث تمتلك السيادة والسلطة على أراضيها

وسكانها. تعمل الدول من خلال حكوماتها على اتخاذ قرارات تؤثر على الشؤون الداخلية والخارجية.

1.2 أدوار الدول:

تحديد السياسات الوطنية: كل دولة تحدد سياساتها في مجالات مختلفة، مثل التعليم، الصحة، والاقتصاد، مما يؤثر على كيفية تعاملها مع الدول الأخرى.

مثال:

تشكيل التحالفات: تتعاون الدول في تشكيل تحالفات للتعامل مع قضايا مشتركة.

مثال: حلف الناتو، الذي يضم عدة دول لحماية الأمن الجماعي في مواجهة التهديدات.

المشاركة في المنظمات الدولية: تسعى الدول إلى تعزيز مصالحها من خلال الانضمام إلى منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، حيث تستضيف الولايات المتحدة العديد من المؤتمرات الدولية في الأمم المتحدة للتفاوض حول القضايا العالمية.

1.3 أمثلة على تأثير الدول:

-الولايات المتحدة: تمثل مثالًا واضحًا على دولة ذات تأثير عالمي، حيث تؤثر سياساتها الاقتصادية والدفاعية على العديد من الدول الأخرى.

-الصين: تسعى الصين لتعزيز نفوذها من خلال استثماراتها في البنية التحتية عبر مبادرة الحزام والطريق، مما يؤثر على سياسات الدول المشاركة.

2-المنظمات الدولية:

2.1 تعريف المنظمات الدولية:

المنظمات الدولية هي هيئات تتكون من دول متعددة تهدف إلى التعاون في مجالات محددة، وتنسيق الجهود عبر الحدود.

2.2 أنواع المنظمات الدولية:

-منظمات حكومية دولية :(IGOs) تشمل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، تمثل الدول وتعمل على تحقيق أهداف مشتركة.

مثال: تلعب الأمم المتحدة دورًا حيويًا في حفظ السلام وتعزيز التعاون الدولي.

-منظمات غير حكومية دولية :(INGOs) تشمل منظمات مثل الصليب الأحمر وأوكسفام، التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومات.

مثال: منظمة العفو الدولية، التي تركز على حقوق الإنسان وتعمل على حماية الأفراد من انتهاكات حقوقهم.

2.3 أمثلة على تأثير المنظمات الدولية:

-الأمم المتحدة: تعمل على حفظ السلام والأمن، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان وتمثل منصة للتفاوض حول القضايا الدولية.

-منظمة الصحة العالمية: تنسق الجهود العالمية لمكافحة الأمراض، مثل جائحة كوفيد-19، وتقدم المشورة الصحية للدول.

الفواعل غير الرسمية:

3 المنظمات غير الحكومية(NGOs) :

3.1 تعريف المنظمات غير الحكومية:

المنظمات غير الحكومية هي كيانات غير ربحية تعمل بشكل مستقل عن الحكومات وتهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو إنسانية.

3.2 أدوار المنظمات غير الحكومية:

-الضغط على الحكومات: تسعى المنظمات غير الحكومية إلى التأثير على السياسات الحكومية من خلال الحملات والضغط.

مثال: منظمة "غرينبيس" تعمل على تعزيز الوعي بالقضايا البيئية، وتضغط على الحكومات لتبني سياسات بيئية مستدامة.

-تقديم المساعدات: تقدم المنظمات مثل منظمة الصليب الأحمر المساعدات الإنسانية خلال الأزمات.

مثال: تقدم "أوكسفام" المساعدات الغذائية والمائية خلال الأزمات الإنسانية.

-التوعية: تعمل المنظمات على زيادة الوعي حول قضايا معينة مثل حقوق الإنسان أو قضايا البيئة.

3.3 أمثلة على تأثير المنظمات غير الحكومية:

-هيومن رايتس ووتش: تعمل على مراقبة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات، مما يؤثر على السياسات الدولية.

-غرينبيس: تركز على قضايا البيئة، وتضغط على الحكومات والشركات لتبني سياسات مستدامة.

4 القطاع الخاص:

4.1 تعريف القطاع الخاص:

القطاع الخاص يشمل الشركات والمؤسسات التجارية التي تهدف إلى تحقيق الأرباح.

4.2 أدوار القطاع الخاص:

-الاستثمار: يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع تنموية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

مثال: تستثمر شركات التكنولوجيا الكبرى في تطوير حلول الطاقة النظيفة، مما يؤثر على سياسات الطاقة.

-التأثير على السياسات: تسعى الشركات الكبرى للتأثير على السياسات من خلال جماعات الضغط

والعلاقات العامة.

مثال: تسعى شركات النفط للضغط على الحكومات لتخفيف القيود البيئية.

-الابتكار: يعمل القطاع الخاص على تطوير تكنولوجيا جديدة وحلول مبتكرة لمشكلات عالمية.

4.3 أمثلة على تأثير القطاع الخاص:

-تيسلا: تقود التحول إلى الطاقة المستدامة من خلال إنتاج السيارات الكهربائية، مما يؤثر على سياسات الطاقة في العديد من الدول.

-غوغل: تساهم في تطوير الابتكارات التكنولوجية وتؤثر على سياسات الخصوصية والأمان.

5 المؤسسات الأكاديمية والفكرية:

5.1 تعريف المؤسسات الأكاديمية:

تشمل المؤسسات الأكاديمية الجامعات ومراكز الأبحاث التي تركز على البحث والتحليل.

5.2 أدوار المؤسسات الأكاديمية:

البحث والتحليل: تقدم المؤسسات الأكاديمية تحليلات مبنية على الأدلة لصانعي القرار.

مثال: تقوم الجامعات الكبرى بإجراء أبحاث حول التغير المناخي وتقديم تقارير للحكومات.

تثقيف الجمهور: تقوم بتوعية المجتمع حول قضايا مهمة وتطوير المناقشات العامة.

5.3 أمثلة على تأثير المؤسسات الأكاديمية:

-معهد كارنيغي للسلام الدولي: يقدم تحليلات حول الصراعات الدولية ويؤثر على السياسات الخارجية.

-مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية :(CSIS) يعزز الفهم حول القضايا العالمية من خلال أبحاث دقيقة.

6 المواطنون والمجتمع المدني:

6.1 تعريف المجتمع المدني:

المجتمع المدني يشمل الأفراد والمجموعات التي تعمل على تعزيز قضايا معينة خارج نطاق الدولة.

6.2 أدوار المجتمع المدني:

-النشاطات الاجتماعية: ينظم المجتمع المدني حملات للمطالبة بحقوق معينة، مثل حقوق الإنسان.

مثال: قاد المواطنون في العديد من الدول حملات للضغط على الحكومات لتحسين حقوق المرأة.

-المشاركة السياسية: يسعى المواطنون إلى المشاركة في العمليات السياسية من خلال الانتخابات والنشاط السياسي.

مثال: حملات الناخبين التي تهدف إلى زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات.

6.3 أمثلة على تأثير المجتمع المدني:

-حركة المناخ: قادتها مجموعة من النشطاء الشباب، مما أثر على السياسات البيئية في العديد من الدول.

بهذه الطريقة، يمكن القول إن كل فاعل من فواعل السياسة العامة العالمية يلعب دورًا مهمًا ومؤثرًا في تشكيل السياسة العامة على مستوى العالم، وتتداخل هذه الأدوار حيث تسعى الفواعل الرسمية وغير الرسمية إلى تحقيق أهدافهم الخاصة من خلال التعاون أو المنافسة أو التأثير المتبادل.

المحور الثالث: شبكات وشراكات السياسة العامة/الحوكمة العالمية

تمهيد:

التحول نحو الحوكمة العالمية أدى إلى تطوير شبكات متعددة الأطراف وشراكات فعالة لمواجهة التحديات العالمية المعقدة، حيث أن شبكات السياسة العامة أصبحت عنصرًا حيويًا في صنع القرار على المستويين الدولي والمحلي، حيث تتطلب القضايا مثل التغير المناخي، الأمن، الصحة العامة، وحقوق الإنسان آليات تعاون جديدة تتجاوز الحدود الوطنية والسيادة التقليدية.

وفي ظل العولمة والتعقيد المتزايد للقضايا العالمية، أصبحت الشبكات السياسية أداة فعالة لتعزيز التعاون الدولي وحل التحديات المشتركة. هذه الشبكات تشمل الحكومات، المنظمات غير الحكومية، والشركات، وتؤثر في صياغة السياسات العالمية من خلال التواصل الفعال وتبادل المعلومات.

1. دور الشبكات في السياسة العالمية:

أ. تعزيز التعاون الدولي:

الشبكات تعمل على ربط الجهات المختلفة من حكومات ومنظمات غير حكومية وشركات دولية. فمثلاً، في قضية التغير المناخي، تلعب الشبكات مثل "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" دورًا مهمًا في جمع الدول لوضع سياسات متفق عليها تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية.

ب. صياغة أجندة السياسات العالمية:

تلعب الشبكات دورًا حيويًا في تحديد القضايا ذات الأولوية، حيث تساهم في تشكيل السياسات وقرارات المؤسسات الدولية. على سبيل المثال، "منتدى دافوس الاقتصادي العالمي" يجمع قادة من مختلف القطاعات لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبرى، مما يؤدي إلى توجهات جديدة في السياسات العالمية.

ج. حل النزاعات الدولية:

يمكن للشبكات أن تساعد في تسوية النزاعات من خلال تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة وبناء الثقة. فمثلاً، شبكة "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" ساعدت على الحد من النزاعات بين الدول الأوروبية بعد الحرب الباردة من خلال الوساطة والمفاوضات.

د. تسهيل تبادل المعلومات والمعايير الدولية:

تسهم الشبكات في توحيد المعايير الدولية، مثل تلك المتعلقة بالصحة أو حقوق الإنسان، منظمة "الصحة العالمية" تعمل مع شبكة واسعة من الدول والمنظمات لمواجهة الأمراض الوبائية وتطوير معايير دولية للرعاية الصحية.

هـ. بناء التحالفات الاستراتيجية:

تلعب الشبكات دورًا في بناء التحالفات بين الدول ذات المصالح المشتركة. فمثلاً، التحالف الدولي ضد "داعش" ضم مجموعة من الدول التي تتعاون عبر شبكات دبلوماسية وعسكرية لمواجهة تهديد الإرهاب.

أمثلة إضافية:

• شبكة الأمم المتحدة: تعمل على تعزيز التنمية المستدامة، إذ تشمل التعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية والشركات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• الشبكة العالمية للتعليم البيئي: تقوم بزيادة الوعي وتبادل أفضل الممارسات بين المؤسسات التعليمية حول العالم.

الشبكات السياسية إذاً ليست مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف، بل هي إطار ضروري لإدارة القضايا المعقدة على المستوى العالمي.

2. أهمية شبكات وشراكات السياسة العامة في ظل الحوكمة العالمية:

تتجلى في عدة جوانب رئيسية، تشمل:

1. **مواجهة التحديات العالمية:** توفر الشراكات آلية لمعالجة القضايا العالمية المعقدة، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي، التي تتطلب استجابات متعددة الأطراف.

2. **تعزيز التعاون بين الفاعلين:** تشمل هذه الشبكات الحكومات، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، ما يعزز التنسيق وتبادل المعرفة.

3. **المرونة في التعامل مع الأزمات:** تسمح الشبكات بالاستجابة السريعة للتحديات المفاجئة.

4. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** من خلال إشراك مختلف الجهات الفاعلة في صنع القرار.

5. **تسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا:** تتيح التعاون الدولي لنقل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا لمواجهة التحديات.

6. **توسيع نطاق الحلول المبتكرة:** يشجع على تطوير استراتيجيات مبتكرة من خلال التعاون بين القطاعات المختلفة.

7. **التأثير على صنع السياسات:** تُسهم في تشكيل أجندات السياسة العامة على المستوى العالمي من خلال توجيه المناقشات وإيجاد التوافقات الدولية.

8. **دعم الاستدامة والتنمية الشاملة:** تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التنسيق الفعال بين الفاعلين.

9. **إدارة المخاطر العالمية:** تساهم في وضع آليات لإدارة المخاطر ذات الطبيعة العالمية، مثل الأوبئة.

10. **تقليل الفجوات بين الدول:** تتيح للشراكات الدولية فرصة تعزيز القدرات المحلية للدول النامية.

كل هذه النقاط تؤكد الدور الحاسم للشبكات والشراكات في تحقيق حوكمة فعالة وعادلة على مستوى العالم.

3. أشكال الشراكات في السياسة العامة:

الشراكات في الحوكمة العالمية تُصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

• **الشراكات بين الدول:** تتضمن الاتفاقيات الدولية مثل معاهدات الحد من الأسلحة أو اتفاقيات التجارة الحرة. مثال: "اتفاق باريس للمناخ" حيث تلتزم الدول بخفض انبعاثات الكربون.

• **الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية:** تسعى إلى توسيع نطاق العمل في مجالات الصحة والتنمية الاجتماعية. مثال: "الشراكة العالمية للقضاء على الجوع"، التي تضم منظمات دولية وشركات غذائية.

• **الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية:** تدعم الابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية. مثال: مبادرة "الشراكة من أجل الطاقة النظيفة" لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

4. التحديات التي تواجه شبكات السياسة العامة:

التحديات التي تواجه شبكات وشراكات السياسة العامة في ظل الحوكمة العالمية تشمل:

1. **تفاوت المصالح والأولويات:** الاختلاف في الأهداف بين الدول والجهات الفاعلة يمكن أن يعيق التعاون الفعّال.

2. **صعوبة التنسيق:** التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المحلية والدولية يتطلب موارد كبيرة وآليات تواصل فعالة.

3. **غياب الشفافية والمساءلة:** نقص الوضوح في أدوار الجهات المختلفة يؤدي إلى ضعف المساءلة.

4. **التحديات التمويلية:** بعض الشراكات تواجه صعوبات في تأمين التمويل الكافي لتحقيق أهدافها.

5. **تفاوت القدرات التقنية والتنظيمية:** الدول النامية قد تواجه صعوبة في الانخراط في الشراكات الفعالة.

6. **المخاطر المتعلقة بالسيادة الوطنية:** القلق من التأثير الخارجي على السياسات المحلية قد يحد من التعاون.

7. **التعامل مع القضايا المعقدة:** مثل تغير المناخ والأمن السيبراني، والتي تتطلب حلولاً متعددة الأبعاد والتخصصات.

8. **التكيف مع التغيرات السريعة:** التطورات العالمية المتسارعة تستلزم تحديثات مستمرة في استراتيجيات الشراكة.

9. **التأثير غير المتكافئ:** بعض الجهات الفاعلة الكبيرة قد تهيمن على عمليات صنع القرار.

10. **التحديات القانونية والتنظيمية:** تباين الأنظمة القانونية بين الدول قد يعيق تنفيذ الاتفاقيات المشتركة.

5. دور الشبكات والشراكات في صنع القرار الدولي

تلعب الشبكات دورًا في:

• **تطوير حلول متكاملة** للقضايا الدولية مثل تغير المناخ والتلوث، من خلال نقل المعرفة وتبادل الخبرات.

• **تعزيز الشفافية والمساءلة** من خلال ضم الجهات الفاعلة المختلفة في عمليات صنع القرار، مما يُعزز الثقة.

• **إيجاد صيغ عمل مرنة** تتيح الاستجابة السريعة للأزمات دون الحاجة إلى موافقة الجهات الرسمية التقليدية.

المحور الرابع: مجالات السياسات العامة العالمية:

تمهيد:

تعد السياسة العامة العالمية مجالا حيويا يتناول القضايا المشتركة التي تؤثر على البشرية جمعاء، حيث تعمل الدول والمنظمات الدولية وغير الدولية على وضع استراتيجيات وسياسات تهدف الى التصدي للتحديات العالمية وتحقيق الاستقرار والتنمية، وفي هذا المحور سنقوم باختيار مجال معين من هذه السياسات ونقوم بتقديمها بشكل مفصل نوعا ما.

السياسات العامة العالمية في مجال الأمن: دراسة شاملة

1-تعريف السياسات العامة في الأمن:

تشير السياسات العامة في مجال الأمن إلى الإجراءات والقرارات المنهجية التي تتخذها الحكومات، والهيئات التنظيمية، والمنظمات الدولية لضمان سلامة واستقرار وحماية الدولة ومواطنيها، تهدف هذه السياسات إلى مواجهة أنواع متعددة من التهديدات، سواء كانت داخلية أو خارجية، وحماية المصالح الوطنية والنظام العام والسيادة، تشمل المجالات الرئيسية للسياسات الأمنية الدفاع الوطني، مكافحة الإرهاب، الأمن السيبراني، الاستعداد للطوارئ، والتعاون الدولي في مجال الأمن.

2-الأطر النظرية للسياسات الأمنية العالمية:

تستند السياسات الأمنية إلى عدة أطر نظرية، حيث يقدم كل إطار منظورًا فريدًا حول الأمن والتهديدات، تشمل هذه الأطر:

النظريات الواقعية التي تركز على سيادة الدولة والقوة العسكرية، النظريات الليبرالية التي تدعو إلى التعاون الدولي، والنظريات النقدية التي توسع مفهوم الأمن ليشمل حقوق الإنسان والعوامل البيئية.

1-النظريات الواقعية: ترى الواقعية أن الأمن هو المسؤولية الأساسية للدولة، مع التركيز على الحفاظ على توازن القوى لردع التهديدات، يولي الواقعيون أهمية كبيرة للقوة العسكرية والتحالفات الاستراتيجية.

2-النظريات الليبرالية: تدعو الليبرالية إلى التعاون بين الدول وتشكيل منظمات دولية لمعالجة القضايا الأمنية المشتركة، إيمانًا بأن السلام والاستقرار يمكن تحقيقهما عبر الوسائل الدبلوماسية.

3-النظريات النقدية: تؤكد هذه النظريات على أن الأمن يجب أن يشمل الحماية من التهديدات غير العسكرية مثل الفقر، الأزمات البيئية، واللامساواة الاجتماعية، تدعو إلى نهج شامل يضم الأمن الإنساني والبيئي.

3-العوامل المؤثرة على السياسات الأمنية العالمية:

تتأثر السياسات الأمنية بعدة عوامل على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، وتشمل الديناميات السياسية، التقدم التكنولوجي، التحديات الاقتصادية، القضايا البيئية، والتغيرات الديموغرافية، تتفاعل هذه العوامل لخلق بيئة أمنية معقدة تتطلب سياسات تكيفية ومتعددة الأبعاد.

1-التغيرات السياسية: تؤثر التحولات الجيوسياسية، صعود قوى جديدة، والتحالفات المتغيرة مباشرة على السياسات الأمنية العالمية، تلعب أحداث مثل نهاية الحرب الباردة، تزايد الإرهاب، والنزاعات السياسية بين الدول دورًا هامًا في تشكيل الأولويات الأمنية.

2-التقدم التكنولوجي: يضيف التطور السريع للتكنولوجيا أبعادًا جديدة للأمن، خاصة في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، التي تمثل تحديات وفرص أمنية.

3-تحديات المناخ: تؤدي التغيرات المناخية إلى ندرة الموارد، الأحوال الجوية المتطرفة، والنزوح، مما يخلق مخاطر أمنية، ويعزز الحاجة إلى سياسات تعالج الاستقرار البيئي كجزء من الأمن.

4-العوامل الاقتصادية: يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالأمن، حيث يمكن أن يؤدي الفقر، اللامساواة، وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى الاضطرابات والهجرة. ولذلك، تعتبر السياسات التي تركز على الأمن الاقتصادي والمرونة جزءًا أساسيًا من الأمن العالمي.

4-أنواع السياسات الأمنية العالمية:

تصنف السياسات الأمنية العالمية إلى أنواع مختلفة، حيث تستهدف كل نوع تحديات أمنية محددة. تشمل هذه الأنواع الأمن الوطني، الأمن الإنساني، الأمن البيئي، الأمن السيبراني، وأمن الصحة العالمية. يركز كل نوع على جوانب مختلفة ويتطلب سياسات وإجراءات متخصصة.

1-الأمن الوطني: يهدف إلى حماية سيادة الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، ويشمل سياسة الدفاع ومكافحة الإرهاب والسياسة العسكرية.

2-الأمن الإنساني: يولي الأولوية لرفاه الأفراد وحمايتهم من العنف والفقر والتهديدات غير العسكرية.

3-الأمن البيئي: يعالج آثار التغير المناخي، ندرة الموارد، والاستدامة البيئية على الأمن.

4-الأمن السيبراني: يضمن حماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية وحروب المعلومات.

5-أمن الصحة العالمية: يحمي السكان من الأوبئة والأزمات الصحية، كما هو الحال في مواجهة كوفيد-19.

5-دور المنظمات الدولية في الأمن العالمي:

تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في صياغة وتنفيذ السياسات الأمنية العالمية، تعمل منظمات مثل الأمم المتحدة، حلف الناتو، الاتحاد الأوروبي، والتحالفات الإقليمية على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات وتنسيق الردود على التهديدات الأمنية.

-الأمم المتحدة: من خلال مجلس الأمن ووكالاتها المتخصصة، تعالج الأمم المتحدة قضايا تتراوح من حفظ السلام إلى أمن الصحة وتطبيق القانون الدولي.

-حلف الناتو: تحالف عسكري يركز على الدفاع المتبادل والأمن في منطقة شمال الأطلسي، ويؤكد على الدفاع ضد العدوان الخارجي.

-الاتحاد الأوروبي: يدير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة تشمل مكافحة الإرهاب، حماية الحدود، واستقرار المنطقة.

-المنظمات الإقليمية: مثل الاتحاد الأفريقي، آسيان، وجامعة الدول العربية، حيث تعالج هذه المنظمات القضايا الأمنية الخاصة بمناطقها، وتساعد في تنسيق الاستجابات المحلية وتعزيز التعاون.

بالتوفيق.